# مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

13

الـ عدد

الثالث عشر

سبتمبر 2016م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ

صدق الله العظيم

(سورة الرعد - آيه17)

**هيئة التحريـــر**

– د. علي سالم جمعة رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

---

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب /كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الانسانية.

– كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

**تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:**

**هيئة تحرير مجلة العلوم الانسانية**

**مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب**

**الخمس /ليبيا ص.ب (40770)**

**هاتف (00218924120663 د. على)**

**( 00218926724967 د .احمد)– أو (00218926308360 د. انور)**

**البريد الالكتروني:** journal.alkhomes@gmail.com

**صفحة المجلة على الفيس بوك:** journal.alkhomes@gmail.com

## قواعد ومعايير النشر

-تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهجية ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الاسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

-ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

-نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

-ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً- عنوان الكتاب- مكان وتاريخ النشر-عدد صفحات الكتاب-اسم الناشر- نبذة مختصرة عن مضمونه- تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

### ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

- يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة

في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط اذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

–لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية ، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

–تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين ( محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن ان يرسل الى محكم اخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

–تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان

المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

-ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

-الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

- ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية ونخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

-تقدم البحوث الى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، او ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

-اذا تم ارسال البحث عن طريق البريد الالكتروني او صندوق البريد يتم ابلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

- يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه او إبداء رغبته في عدم متابعة

إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

**شروط تفصيلية للنشر في المجلة**

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة او المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

– يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
–يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

–يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

–في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

–يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

**طريقة التوثيق:**

–يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار نفس الاسم (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال امام جميع اعضاء هيئة التدريس للنشر.

## فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- أحكام الصلح وأثره في فض النزاعات في الشريعة الإسلامية- والقانون الوضعي.
د. أحمد علي معتوق.....11
2- الهجرة الهلالية وصد الغزوات الصليبية على أفريقية والأندلس 443هـ - 674هـ.

د. إمحمد انويجي غميض.....37

3- أثر الشبهات الشرعية على التمويل بالمرابحة في المصارف الليبية دراسة تطبيقية على عينة من الراغبين في التعامل بالمرابحة المصرفية.

أ. إسماعيل محمد الطوير و أ. نوري محمد اسويسي.....53
4- دور نظم المعلومات التسويقية في تحسين الميزة التنافسية.
د. خالد مسعود الباروني و أ . محمود محمد سعد.....75
5- نظريّة علم الأمراض وأساليب التشخيص عند الأطباء المسلمين.
د. زكيّة بالناصر القعود.....106
6- معيارية الصورة الأدبية قراءة في نقد النيهوم.

د. سالم امحمد سالم العواسي.....130

7- دراسة تحليلية لاتجاهات الأمطار في النطاق الشمالي من ليبيا
للفترة من (1971- 2002).
د.شرف الدين أحمد سالم.....158
8- الاقاليم السياحية بليبيا وامكانية تنميتها.
د.صالحة علي اخليف فلاح.....188
9- التَّرجيحُ بالتَّصْحيحِ عِندَ ابنِ عَقيلٍ في شَرحِ الأَلفِيَّةِ (دراسةٌ وصفيَّةٌ تحليليةٌ).
د. علي محمد علي ناجي.....224

10- الحكم الرشيد "دراسة في المقومات والتحديات ".
د. علي محمد مصطفى ديهوم و أ. عزالدين عبدالحفيظ أبوشينة.....253
11- آيات بين الاستثناء المنقطع و الاستثناء المتصل.
أ.فائزة محمد الكوت.....273
12- الواجب الأخلاقي عند كانط.
د.فوزية محمد مراد.....297
13- التنميط الجنسي في المعاملة الوالدية وتكوين صورة المرأة لدى الطفل دراسية ميدانية.
أ.سعاد علي الرفاعي..... 319
14- دور الأخصائي النفسي بالمدارس الثانوية- الواقع والمأمول.
د. نجاة سالم زريق و د. ربيعة عمر الحضيري.....357
15- الرتبة النحوية وعلاقة الإسناد دراسة لسانية.
د. نجاة صالح محمد اليسير.....371
16-التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية الحكومية والخاصة في المرقب ودورها في تلبية احتياجات السكان
د. نورية محمد أحمد أبوشرنتة.....412
17- الاستعارة والمجاز في جزء تبارك "دراسة تحليلية بلاغية".
نورية عمران أبوناجي.....448
18- قراءة في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالتوافق النفسي والاجتماعي.
أ.هيفاء مصطفى اقنيبر.....462
19- الأعراف الاجتماعية وعلاقتها بحل النزاعات القبلية في شرق ليبيا "المسار أنموذجا".
د. نصر الدين البشير العربي و أ . أحمد علي دعباج.....493
20 – A Descriptive Analytical Study of the Use of Dictionaries by Fourth-year Students of English at El-Mergib University.
Dr. Mohammed Juma Zagood / Mr. Salahedeen Aboshaina.....512

# الرتبة النحوية وعلاقة الإسناد دراسة لسانية

د. نجاة صالح محمد اليسير

## المقدمة

الرتبة قرينة لفظية، وهي مبدأ نحوي يحدد الوظائف التركيبية لأجزاء الجملة عند غياب العلامة الإعرابية، والمستعمل للغة لابد أن يراعي المواقع المكانية للكلمات داخل الجملة؛ لأن مخالفتها تؤدي إلى إفساد اللغة وإلى اللبس والغموض.

فعملية التأليف بين أجزاء الكلام تنظمها رتب تختلف في اللغة الواحدة، وتختلف من لغة إلى لغة أخرى أحيانا، إلا أن تغيرات الرتبة في اللغة الواحدة أوفي اللغات المختلفة ليست اعتباطية أو غير محددة، بل هناك ما يدل على وجود قيود على رتب المكونات الكبرى داخل الجمل من (فعل وفاعل ومفعول ومصدر) ، أو رتب مكونات صغرى داخل المركبات الاسمية أو الحرفية أو الفعلية، ومن أهداف النظرية اللسانية أن تبحث في مجموعة المبادئ التي تقيد الرتب داخل اللغات ؛ لأن كفايتها ليست مرهونة فقط بتخصيص ووصف ما يلاحظ من الظواهر الرتبية بل أيضاً ما لا يمكن أن يلاحظ منها .

وُتعد قضية الرتبة من القضايا اللغوية المهمة في الدرس اللغوي قديماً وحديثاً، كذلك الحال بالنسبة لقضية الإسناد، فهاتان القضيتان تتضافران مع بعضهما بعضاً لتحديد المعنى الوظيفي للمفردة داخل التركيب اللغوي.

والجمع بين قضية الرتبة – ودراستها دراسة تحليلية –، وقضية الإسناد والتي تحتاج إليها الرتبة دائما لتحديد وظيفة المفردة داخل السياق لم تسبق – على حد ما أعلم – ومن هنا، حاول البحث أن يكشف عنهما ويستجلي العلاقة بينهما.

**الرتبة لغةً:**

جاء في لسان العرب: " رَتَبَ الشيء يَرْتُبُ رتُوباً، وتَرَتَّبَ: ثبت فلم يتحرّك، ورَتّبه ترتيباً: أثْبَتَه. وعَيْشٌ راتِبٌ دائمٌ. وأَمْرٌ راتِبٌ أي دارٌّ ثابت.

والرّتبة والمرتبة: المنزلة عند المُلوكِ ونحوها. وفي الحديث: "من مَات على مْرتَبَة من هذه المَراتِب، بُعِثَ عليها"، يقال: رَتَبَةٌ ورَتَبٌ، كقولك: دَرَجةٌ ودَرَجٌ، والرَّتَبُ: عَتَبُ الدَّرج "[1].

والرتبة اصطلاحاً: الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة إلى الوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاقة نحوية تركيبية.فإذا كان هذا الموقع ثابتاً سُميت الرّتبة محفوظة، وإذا كانت عُرضة للتغير سُميت الرّتبة غير محفوظة[2].

**الرّتبة في الدرس النحوي (القديم والحديث):**

الرتبة وما يطرأ عليها من " تقديم وتأخير" إحدى أهم مظاهر التحول في النحو العربي. واللغة العربية بوصفها إحدى اللغات المعربة تسمح بحرية كبيرة في ترتيب الوحدات داخل التركيب، ولذلك تمثل القواعد المتصلة بالتّقديم والتّأخير جانباً كبيراً من قواعد النحو العربي.

وقد قسم النحاة رتبة المواقع الإعرابية إلى قسمين:

**الأول:** أطلقوا عليه اسم الرتبة غير المحفوظة.

---

([1]) ابن منظور: لسان العرب، 4 / 57 . 58 ، مادة " ر ت ب ".

([2]) انظر أيضاً في تعريف الرتبة: محمود جاد الرب: بنية الجملة الخبرية في الفصحى المعاصرة دراسة في التقديم والتأخير 11/1 مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة العدد 14، 1994م، محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983م، ص: 325، محمد إبراهيم عبادة: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2001م، ص:137، علاء دسوقي أحمد:الافتقار في النحو العربي، رسالة ماجستير بدار العلوم، ص14؛ محمود عبد السلام شرف الدين: آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية حوليات دار العلوم، عدد 13، 1991م، ص: 392 وما بعدها، أحمد علم الدين الجندي: علامات الإعراب بين النظر والتطبيق 291–293، مجلة معهد اللغة العربية جامعة أم القرى عدد 2، 1984م.

**والثاني:** أطلقوا عليه اسم الرتبة المحفوظة.

وقد حظي التّقديم والتّأخير من اللغويين والبلاغيين والنقاد بالعناية والاهتمام.

ومن المعروف أن النحاة عنوا بكلا النوعين، في حين انصب اهتمام البلاغيين على الرّتبة غير المحفوظة لأنها هي التي تعطي المتكلم أو الكاتب أو الشاعر حرية التعبير.

وقد ظهر ذلك الاهتمام أول ما ظهر عند صاحب " الكتاب " حيث حاول أن يلتمس الغاية من وراء التّقديم عند العرب حين قال " كأنهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم "[1].

وعلى ذلك فإذا كان من شأن المفعول به أن يتأخر عن الفاعل فإنه قد يتقدم وتكون الغاية من ذلك مزيداً من العناية والاهتمام؛ يقول: " وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زيداً ضربت. والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضرب زيدٌ عمراً وضرب عمراً زيدٌ"[2].

ونتبين من نص سيبويه أن المفعول به عنصرٌ حرٌ في الحركة يسار موقعه أو يمينه ما لم يمنع مانع.

أما ابن جني فيدخل موضوع التّقديم والتّأخير ضمن ما أسماه " شجاعة العربية "، وقد تميّزت دراسته للتّقديم والتّأخير بطابع نحوي صرف لم يلتفت فيه إلى شيء من جماليته وغايته فهو لا يرى مثلاً ما يراه سيبويه في شأن تقديم المفعول به من أنه للعناية والاهتمام فليس لتقديم المفعول به علة بلاغية معينة سوى أنه شاع واطرد حيث يقول:" إن تقدُم المفعول على الفاعل قسم برأسه كما أن تقدَم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه وإن كان تقديم الفاعل أكثر... فصار تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل وتأخير

---

([1]) سيبويه: الكتاب، ط هارون، 34/1، وبولاق، 15/1.

([2]) سيبويه: الكتاب ط/ هارون، 1/ 80-81، وبولاق 41/1، ومثال ابن جني في الخصائص:(ضرب زيداً عمرُو) و(زيداً ضرب عمرُو)؛ انظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، 382/2.

الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل "[1].

أما صاحب دلائل الإعجاز فإنه يرى أن التقديم ضربان: تقديم يقال له إنه على نية التأخير وهو الرتبة غير المحفوظة كما يسميها تمام حسان، وتقديم يقال له إنه لا على نية التأخير وهو الرتبة المحفوظة بتعبير تمام حسان.

ومن الضرب الأول تقديم الخبر على المبتدأ كقولك:منطلقٌ زيدٌ، وتقديم المفعول على الفاعل كقولك: " ضربَ عمراً زيدٌ " ومعلوم أن " منطلقٌ " و " عمراً " لم يخرجا عما كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ مرفوعاً، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً.

أما الضرب الثاني من الّتقديم فمعناه أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم آخر وتجعله باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه، كأن تأتي إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا ومثاله ما تصنعه " بزيدٍ " و " المنطلق " حيث تقول تارة: زيدٌ المنطلقُ وأخرى: المنطلقُ زيدٌ[2].

وقد أكد تمام حسان أن النّحاة لم يدرسوا الرتبة في باب مستقل، وإنما فرقوا فيها القول في أبواب النحو، أما البلاغيون فإنهم تناولوا الرتبة تحت إطار التّقديم والتّأخير وقد عنوا بالرتبة غير المحفوظة في حين عُني النحاة بكلا النوعين. وانتهى إلى أن الرتبة قرينة لفظية تحدد معاني الأبواب النحوية المرتبة بحسبها ومن هذه الرتب المحفوظة، تقديم الموصول على الصلة، والمؤكَّد على المؤكِّد، والمبدل منه على البدل وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام وتقديم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، والمضاف على المضاف إليه، إلى غير ذلك ومن الرتب غير المحفوظة رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع ، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم ورتبة الحال والفعل المتصرف ورتبة المفعول به والفعل[3].

---

([1]) ابن جني: الخصائص، 1/295،298 .

([2]) انظر: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ط/ رشيد رضا، ص: 94.

([3]) اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص: 207.

ويرى تمام حسان أنّ هناك رحماً موصولة بين الرتبة والموقع، كما أنها أي – الرّتبة – تتجاذب مع المبنيات وخصوصاً مع الظروف والأدوات المبنية، أكثر مما تتجاذب مع الإعراب ويفسر ذلك أن غياب علامات الإعراب من الكلمات المبنية قد عوض بالرتبة باعتبارها قرينة لفظية، كما يؤكد أنّه يمتنع التقّديم والتّأخير في حال الرتبة المحفوظة، والعكس إذا كانت الرتبة غير محفوظة إذا أمن اللبس.

ويمكننا القول أن الرتبة ناجمة عن قرينة التضام والذي عبر عنه النحاة " بالتلازم"[1] وهو: " أن تستدعي وتتطلب كلمة ما كلمة أخرى في السياق " أو هو: " إيراد كلمتين أو أكثر لخلق معنى أعم من معنى أيهما"[2].

ويعد التضام من العناصر البارزة التي تكوّن نظام تأليف العبارة في اللغة العربية، كما أنه يعدّ أيضاً من السّمات الشكلية التي يتعرض موضوعها للتركيب الكلامي نفسه.

فالتضام إذن هو تطلب كلمة ما كلمة أخرى على سبيل الافتقار كالمبتدأ حين يتطلب خبراً ثم يأتي دور الرتبة المحفوظة حيناً وغير المحفوظة حيناً آخر لتضع كلا منهما في موقعه فالطالب أولاً، والمطلوب ثانياً، فالمبتدأ يمين الخبر والخبر يساره، والفعل يمين الفاعل والمفعول يسارهما، والجار يمين المجرور والمضاف يمين المضاف إليه وهكذا، ويجوز تبادل المواقع في بعضها ما لم يمنع مانع، فالتضام له أهمية كبيرة في تآلف الوحدات اللغوية ثم يأتي دور الرتبة لتحديد موقع كل وحدة في التركيب.

**الرّتبة في الدرس اللساني الحديث:**

لكل لغة منطقها الخاص ونظامها النحوي الذي يميزها من غيرها من اللغات لكن هذا لا يمنع أن تجتمع بعض اللغات حول قواعد مشتركة، واللغة تحافظ على أنظمتها وتتمسك بها. فكل لغة تخضع في ترتيب وحداتها لنظام معين يلتزم هذا الترتيب في تكوين التراكيب، وإذا اختل في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الفائدة منه.

---

([1]) المرجع نفسه، ص: 217.

([2]) فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/2، 2008م، ص :153 .

ورتب الوحدات اللغوية في لغة طبيعية ما ليست مسألة لغوية فحسب، بل إنّه مبدأ منطقي للغة، حيث إنّ ترتيب الألفاظ دليلٌ على ترتيب المعاني.وكل لغة تسلك سبيلاً خاصاً بها في ترتيب مكوناتها، وليس من الهين أن يقال: لِمَ اتخذت هذه اللغة ذلك النظام المعين الذي يخالف ما جرت عليه لغة أخرى شقيقة لها؟.

ولعل فهم العلاقات بين وحدات اللغة ذات التّرتيب الثّابت يعتمد على موقع الوحدة اللغوية داخل التّركيب، إذ يكون هذا الموقع غالباً بمنزلة العنصر المورفولوجي لتحديد الحالة الإعرابية للوحدة.

ويسمي الدارسون هذا النوع من اللّغات باللّغات النظمية التي تلتزم عادة ترتيباً ثابتاً في تركيب الجملة مثل اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية.

وأهمية الرّتبة تزداد في اللّغات الخالية من الإعراب على عكس اللّغات الإعرابية التي لا تحتاج إلى الرّتبة دائما لتحديد وظائف الوحدات.كما أن لكل لغة خطاً من المرونة في ترتيب مكوناتها، وهذه المرونة في احتلال المواقع ليست اعتباطية، بل هناك ما يدلّ على وجود قيود على رتب مكوناتها ومن أهداف اللغوي أن يبحث عن القوانين التي تقيد الرّتب داخل اللّغات، وتحكم تحوّل هذا التّرتيب إلى أنماط مختلفة.

و قضية الرّتبة واحدة من القضايا اللغوية التي حظيت باهتمام الدارسين المحدثين فقد سعت المدارس اللسانية الحديثة إلى التعمق في تحليل هذه القضية، ومن الاتجاهات الحديثة التي عنت بهذه القضية نظرياً وتطبيقياً الاتجاه الوظيفي، والاتجاه البنوي، والاتجاه التوزيعي، والاتجاه التوليدي والتحويلي. وسنعرض لهذه الاتجاهات بالقدر الذي تسمح به حدود بحثنا هذا .

**الاتجاه الوظيفي Functionalism:**

الوظيفة هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين مكونات البنية، كما أنها تحدد أيضا فاعلية هذه المكونات بالنظر إلى نشاطها الذي يُمارسه كل عنصر من عناصرها داخل التركيب، وليس هناك أية قيمة لأي عنصر منعزل عن التركيب، وإنما يكتسب قيمته من خلال علاقته بغيره من العناصر الأخرى؛ وبالتالي فإن الكشف عن العلاقات بين هذه

العناصر يوصل إلى الكشف عن وظائف البنية نفسها.

والتحليل الوظيفي يعملُ على ربط النظام اللغوي بالوظائف التي يمكن أن يؤديها النظام من خلال التراكيب اللغوية المختلفة التي تشكل بنية هذا النظام وأساسه، فكل تركيب لغوي يؤدي وظيفة مختلفة[1]. ومن هنا لا يمكن بأي حال من الأحوال النظر إلى الوظيفة بمعزل عن النظام الذي تندرج في علاقاته.

فالجانب الوظيفي إذن ليس شيئاً منفصلاً عن النّظام اللّغوي نفسه، فتداخل الأدوار والمشاركين في النظام النحوي حسب نمط معّين في كل لغة مرتبط ارتباطاً مباشراً بالوظيفة التي تؤدّيها الجمل في السياقات المختلفة[2].

فالاتجاه الوظيفي يربط بين النّظام اللغوي، وكيفية توظيف هذا النّظام لأداء المعاني.ويقوم هذا الاتجاه على أساس أن المستويات اللّغوية جميعها تتفاعل خلال عملية الاتصال اللغوي ، مما ينتج ما يسمى بالمستوى الكلامي وبالتالي فالمنظور الوظيفي يتجلى في الكلام الذي يعبر عن القيمة الاتصالية للغة من خلال تفاعلها مع الواقع الذي وجدت فيه.

والشكل العام لمنظور الجملة الوظيفي في جميع اللغات هو نظام " الرّتبة " فيها، وهو دراسة لعملية ترتيب المكونات في التّركيب اللّغوي من أجل الحصول على محتوى دلالي معين.ويتعلق الأمر هنا بالتّقديم والتّأخير والزيادة والحذف والفصل وغير ذلك، حيث يركز الدارس على التغيرات التي تطرأ على التركيب مثل: (ضربَ زيدٌ عمراً) وبما أن اللغة العربية من اللغات التي تصدّر الفعل في الجملة يأتي الفاعل بعد الفعل في حين يأتي المفعول به بعد الفاعل، وقد يطرأ على مثل هذا التّركيب التّقديم والتّأخير فنقول: (ضَربَ زيدٌ عمراً – ضربَ عمراً زيدٌ)، هذا في حال وجود العلامة الإعرابية، التي

---

([1]) فرديناند دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي، ومجيد نصر، دار النعمان،جونيه، لبنان، ص:88.

([2]) انظر: يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودور في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، المجلد 20، العدد 3، 1989م، ص: 71.

تتيح للمتكلم حرية كبيرة في التّقديم والتّأخير، فيقدم ما حكمه التّأخير سواء أكان قاصداً من وراء ذلك التخصيص أو الحصر أو رفع التوهم والشك وغير ذلك[1]، كما في قوله تعالى: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾[الفاتحة: 5]، أي نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة منك ولا نستعين أحداً سواك.فهذا نوع من أنواع التّقديم التي أجازها النحاة ما لم يمنع مانع وظيفي، أو نحوي، أو دلالي.

وتقول: " بزيدٍ مررت " فتفيد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ مخصصاً مرورك بزيد دون غيره[2].

**2- الاتجاه البنوي:**

البنوية منهج للبحث العلمي ولعل أهم ما يميز هذا الاتجاه التزامه بمبادئ الدراسة العلمية، فالمنهج البنوي يهتم بدراسة اللغة وقواعدها الداخلية ونظامها البنوي ويبحث في العلاقات التفاعلية بين عناصر النّسق اللغوي ثم يجزئها ثم يحلل ثم يركب، وقد فرّق أصحاب الاتجاه البنوي وعلى رأسهم بلومفيلد بين المكون النحوي، والمركب النحوي، فالمكون النحوي هو أصغر وحدة لغوية يمكن أن تدمج فيما هو أكبر منها ليكونا مركباً، وفي الوقت نفسه لا يمكن تجزئتها إلى ما هو أصغر منها مع الاحتفاظ بقيمتها اللغوية ووظيفتها النحوية[3]، فمثلاً قولنا The boy يعد هذا مركباً يتألف من مكونين هما The والتي لا يمكن تجزئتها إلى ما هو أصغر منها مع الاحتفاظ بوظيفتها اللغوية " النحوية أو الدلالية أو الصرفية " و Boy والتي لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء أقل منها مع

---

(1) أحمد المتوكل:المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، مكتبة الأمان، الرباط، ط/1، 1426هـ/2006م ص: 191.

(2) انظر: يوسف بن أبي بكر السكاكي، مفتاح العلوم، المطبعة الأدبية، مصر، 1317هـ، ص: 112.

(3) انظر: إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، ط/1، 1427هـ/ 2007م، ص: 83 .

الاحتفاظ بوظيفتها في التركيب وبناءً على ذلك فإن المركب النحوي " الولد " يتألف من مكونين هما معرف + اسم.

**المركب النحوي " الولد "**

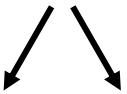

معرف اسم

ال ولد

أما التركيب النحوي فإنه أقل من جملة كقولنا في الإنجليزية " Go " فهذا التركيب مكون من الفعل + الضمير، غير أن الجملة "The boy has gone " الولد ذهب تتألف من مركبين نحويين هما: . has gon The boy وكل منهما بدوره مؤلف من مكونين نحويين هما : go + ne . The + boy .فالمركب النحوي حسب رأي بلومفليد لا يعدو أن يكون إما مكوناً اسمياً NP أو مكون فعلي VP، أو مكوناً حرفياً art، ولا يمكن لأحد هذه المكونات أن يحل محل الآخر، فالتركيب النحوي عنده نوعان: تركيب تغلب عليه الصفة الاسمية أو الفعلية وسماه مركزياً، لأن أحد عناصره يمكن أن يحل محل الآخر دون أن يختل تركيب الجملة، والثاني: يتألف من بقية الجملة ويمكن تطبيق هذا على الجملة الآتية:

**الطالبُ المجتهدُ تفوّقَ**

الطالبُ المجتهدُ تفوّقَ

الطالبُ المجتهدُ

ال طالب ال مجتهد

فنلحظ من خلال هذا التشجير أن العنصر اللساني " الطالبُ " يمكن أن يحل محل العنصر اللساني " المجتهدُ " فيقال: " الطالبُ تفوّقَ " ونستطيع أن نضع العنصر اللساني " المجتهدُ " مكان العنصر اللساني " الطالبُ "، فنقول: " المجتهدُ تفوقَ " " فالطالبُ المجتهدُ " إذن يعد مركباً مركزيا لكن " الطالبُ تفوقَ " أو " المجتهدُ تفوّقَ " لا يُعدّ مركباً مركزياً وذلك لأن العنصر اللساني " تفوقَ " لا يمكن أن يحل محل العنصرين اللسانيين " الطالبُ المجتهدُ ".

فالبنيويون يجعلون اللغة نظاماً أو نسقاً System يتكون من وحدات فاعلة ومتفاعلة وتحدد وظيفة كل وحدة من خلال علاقتها الخلافية مع الوحدات الأخرى؛ ولكن على الرغم من ذلك فقد أُخذ على هذا الاتجاه أنه لا يفرق في التحليل بين الجملة المبنية للمعلوم مثلاً والمبنية للمجهول، فتحليلهما في النهاية تحليل واحد.

فجملة البائعُ أخَذَ المالَ تحليلها على النحو الآتي:

**البائعُ أخذَ المالَ**

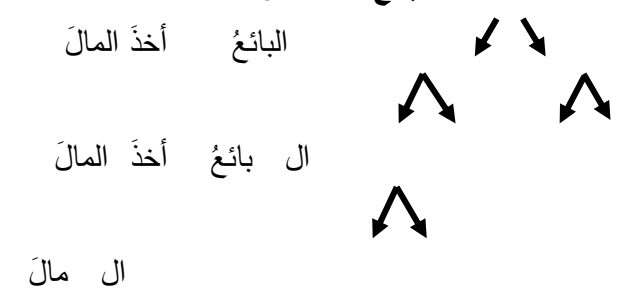


والجملة المبنية للمجهول تحلل التحليل نفسه: المالُ أُخِذَ من البائع، تتكون هذه الجملة من معرف + اسم + فعل + مكون حرفي + معرف + اسم ويمكن تمثيل ذلك من خلال التشجير الآتي:

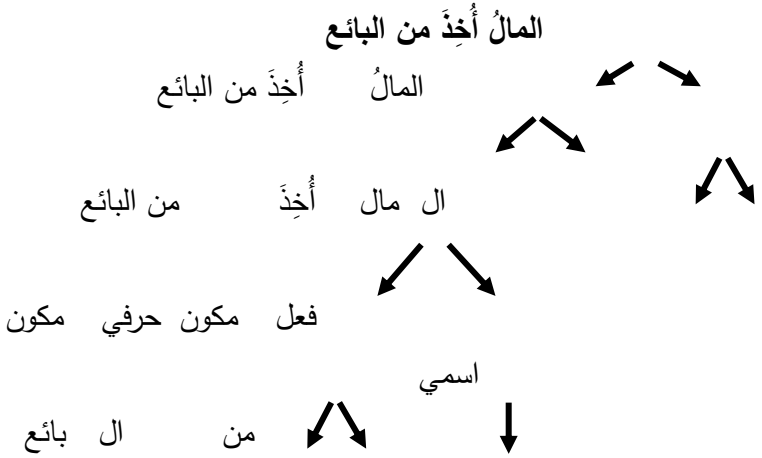


فالتحليل واحد مع أن الجملتين مختلفتان اختلافاً كلياً فالعنصر اللساني " البائع " في الجملة الأولى فاعل ، وفي الثانية مجرور بحرف الجر، و"المال" في الأولى مفعول به للفعل" أخذ"، وفي الثانية مبتدأ خبره جملة" أُخذ من البائع "، وفي الأولى لم نكن في حاجة إلى حرف الجر،ولكنا في حاجة إلى حرف الجر في الثانية حتى يستقيم التركيب، أيضاً نلحظ أن ترتيب المكونات النحوية اختلف فما كان في البداية تأخرت رتبته إلى نهاية الجملة "البائعُ" وما كان في نهاية الجملة تقدم أولاً " المال " كذلك أخذ على هذا النوع من التحليل البنوي أنه لا يفرق بين جملة صحيحة من حيث النحو والمعنى، وأخرى غير صحيحة لأن التحليل فيهما تحليل واحد مثال:

أ- " يُلقي المشاركُ ورقة عملٍ في موضوع البطالة ".

ب- " المشاركُ ورقةً عملٍ في موضوع البطالة يُلقي ".

فنلاحظ أن ترتيب المكونات النحوية اختلف، فالجملة الأولى صحيحة من حيث النحو والمعنى والوظيفة والجملة الثانية غير صحيحة رغم أن عناصر النّظام نفسها، فالذي تغير هو العلاقة مع المحور "Laxe paradigmatique " ومثال هذا ينطبق على التّركيب الآتي: " غادرَ المدرّسُ إلى باريس " و " غادرَ الجبلُ إلى باريس "، فتحليلهما البنوي واحد مع أننا لا نقبل الثّانية ونعدّها غير صحيحة منطقياً في اللغات

الأجنبية، أما في العربية فهو مبتدأ.

أما في العربية، فهي صحيحة، فـ ( المشارك ) مبتدأ، خبره جملة ( يلقي )، و ( ورقة ) مفعول به لـ ( يلقي )، ولا ضير في هذا التقديم في العربية.

### 3- الاتجاه التّوزيعي Distributionnalism

أفاد هاريس من هذا الاتجاه إلا أنه لم يلتزم به وأوضح أن لكل لغة مجموعة محدودة من الصّيغ الصّرفية " فعل – اسم – حرف – وصف – ظرف وهكذا "، ولا يمكن لأي من هذه الصّيغ أن تقع موقع الأخرى.

فنستطيع مثلاً أن نقول:

- The

boy play the ball.

ولكن لا نستطيع أن نقول:

- The

boy child the ball.

- The child لأن كلمة Child لا تحل مكان الفعل، ولكنك تستطيع أن تقول:

play the ball.

- The man play the ball.

- The girl play the ball.

وهذا يعني أن الكلمات التي احتلت الرّتبة الثانية بعد المعرف (The) تنتمي كلها إلى صنف بنية واحدة ويعتمد المنهج التوزيعي على التّحليل المتّدرج للتّركيب للوصول إلى المكونات المباشرة والمكونات النهائية.[1]

وعلى أساس هذا الاتجاه يمكننا تحليل المثال الآتي على النحو التالي: " ضربَ الرّجلُ الولدَ "

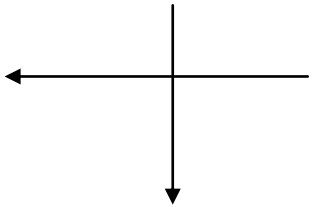

ذهبَ الرّجلُ

جاءَ

ضحكَ

ضَرَبَ الرّجُلُ الولدَ نـامَ

عمرو

المعلمُ

الطبيبُ

فالمكونات التي تتألف منها جملة " ضربَ الرجلُ الولدَ " منظومة وفقا للتوزيع " فعل + معرف + اسم + معرف + اسم " وانتظام هذه السلسلة هو ما عناه هاريس " بالركن الخطي ".

كما أنّه بالإمكان إذا نظرنا وفقاً لاتجاه السّهم إلى أسفل وضع: عمر، ال +معلم، ال +طبيب موقع العنصر اللساني " الرّجل " " ال + معرف"، ولكن في بعض الحالات قد

(1) انظر: أحمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط/3، 2008م، ص: 306.

يتطلب الاستبدال تغييراً في العناصر المنظومة في الرّكن الخطي، وذلك كما هو الحال في قولنا: " الْوَلَدُ يَلْعَبُ الكُرَةَ "، هي تلعب، هما يلعبان، هم يلعبون، هن يلعبن.

ففي هذه الأمثلة: يتضح أن اللجوء إلى ضمير المؤنثة في الثّانية تطلب تأنيث الفعل بإضافة تاء في أوله ولو شاء المتكلّم أن يقول: " هي يلعب لسارعنا إلى الحكم على كلامه بالخطأ، والمثال الثالث أبدل فيه ضمير المؤنثة بالمثنى فحقّ أن تلحق بالفعل ألف التثنية والنون " علامة المثنى "، ولو شاء المتكلم أن يقول: هما يلعب لسارعنا أيضاً لتخطئته، وبناءً على ذلك لا بدّ أن يكون هناك تلازم بين المحورين المجاورة وإمكانية الاستبدال.[1]

## 4- الاتجاه التّوليدي والتحويلي: Lagrammaire generative- Trans formation:

لقد أفاد أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم تشومسكي من النّحاة واللغويين السابقين ابتداء من بواز وسابير وبلومفيلد. ونظريته قائمة على أن اللغة تتألف من عدد غير محدود من الجمل وكل عنصر من عناصر الجملة يستدعي العنصر الذي يليه إلى أن تصل الجملة حداً لا تتطلب فيه ما يُضاف إليها، فيستأنف المتكلم بناء جملة أخرى وهكذا.

وقد أّلح تشومسكي على القدرة الإبداعية (Creativity) للغة الإنسانية في إنتاج عدد غير محدود من التراكيب يقول: " من الآن فصاعداً نعتبر أن اللغة كناية عن مجموعة " متناهية أو غير متناهية " من الجمل كل جملة منها طولها محدد ومكونة من مجموعة متناهية من العنا صر ".[2]

---

([1]) إبراهيم خليل: في اللسانيات ونحو النّص، ص: 91-90.

([2]) ميشال زكريا: الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط/1 1982 م ص: 91.

ومن ثمّ البحثُ عن رتب العناصر داخل التّركيب، ومن هنا انشغل التوليد يون ببحث قضية " الرّتبة " إذ يرى تشومسكي أن رتبة " فاعل + فعل + مفعول " صالحة للتّطبيق على جميع اللّغات دون أن يعطي أهمية لأي ترتيب آخر، ومن ذلك رتبة " فعل + فاعل + مفعول " كما هو الحال بالنسبة إلى اللغة العربية، والتي حسب رأي الفاسي الفهري تمتلك رتبتين هما[1]:

أ – " ف – فا – مف " مثال: " يَشْرَحُ الأستاذُ الدّرسَ ".

ب– " الأستاذُ يشرحُ الدّرسَ ". أو " الدّرسَ يَشْرَحُهُ الأستاذُ " أو " الأستاذُ طلبت منه شرحَ الدرسَ " أو " المجتهد نوّه به الأستاذُ ".

وهناك من يرى أن اللغة العربية لا تملك إلا رتبة واحدة هي " ف – فا – مف "، وفي حال وجود رتبة ثانية مثل " فاعل – فعل – مفعول " أو " مفعول – فعل – ضمير عائد على المفعول – فاعل "، مثل: " الدّرسَ شرحه الأستاذُ " فإن هذا الفاعل " لا يتقدم ولا يصعد من داخل المركب الفعلي إلى مكان متقدم على الفعل في مخصص التطابق "[2].

وإذا وجدنا اسماً متقدماً نحو " الدّرسَ يشرحهُ الأستاذُ " فإنه والحالة هذه يحتلّ من المركب الفعلي موقع الموضع وليس موقع الفاعل مثله في ذلك مثل الاسم المتقدم.وهذا ما قال به الفاسي الفهري.

أيضاً نجد نفس الاختلاف بين مدرستي البصرة والكوفة من حيث اعتبار الاسم المتقدم مبتدأ أو فاعلاً(2)؛ ولكن إذا كانت الجملة خالية من المفعول به وتقدّم المركب الاسمي فإن المتقدّم يعد فاعلاً لا موضعاً في رأي الفاسي الفهري ، ورأي مدرسة الكوفة الذين يجيزون تقدم الفاعل خلافاً لمدرسة البصرة.

---

([1]) انظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط/3، 1993م، ص: 107.

([2]) انظر: عبد الله غزلان، اللسانيات المقارنة، منشورات كلية الآداب رقم 51، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1996م ص: 32.

أيضاً من الذين استلهموا مبادئ النظرية التوليدية في ترتيب مكونات الجملة داوود عبده الذي ذهب إلى القول بأن تراكيب اللغة العربية تجيز الأنواع الآتية من الترتيب في الجملة الفعلية[1]:

1- فعل – فاعل – مفعول قَرَأَ الرجلُ الصحيفةَ.
2- فاعل " مبتدأ " – فعل – فاعل – مفعول الرّجلُ قَرأَ الصحيفةَ.
3- فعل – مفعول – فاعل قَرأَ الصحيفةَ الرّجلُ.
4- مفعول – فعل – فاعل الصحيفةَ قَرأَ الرّجلُ.
5- مفعول– فاعل – فعل الصحيفةَ الرّجلُ قَرأَ.

وينتهي داوود عبده إلى أنّ البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية هي " فاعل – فعل – مفعول ".[2]

إذ أنّ اعتبار البنية الداخلية حسب رأيه " فعل – فاعل – مفعول " يجعلُ القواعد التّحويلية أكثر تعقيداً من جهة وتشمل قاعدة إلزامية من جهة أخرى.

ومن الذين اهتموا بمسألة ترتيب المكونات داخل الجملة ميشال زكريا فقد عالج قضية الرّتبة تحت عنوان كبير أسماه " ترتيب العناصر اللغوية في البنية العميقة "[3]، وانتهى إلى أنّ ترتيب مكونات الجملة في العربية ليس ترتيباً حراً بل هو ترتيب محدد بصورة أساسية.

أيضاً من اللسانين الذين طبقوا نظرية القواعد التّحويلية على الجملة العرّبية مازن الوعر إذ عالج قضّية التّقديم والتّأخير في التّراكيب العربية الفعليّة والاسميّة والكونيّة حيث يرى أن الحركة التّحويلية للفضلة " ف " حركة مسموح بها إلى يمين الفعل أو إلى يساره

(1) داوود عبده: البينة الداخلية للجملة الفعلية " مجلة الأبحاث " العدد 31، كلية الآداب، جامعة بيروت، 1983م، ص: 37-38.
(2) انظر: السابق، ص: 50.
(3) انظر: ميشال زكريا، الجملة البسيطة، مرجع سابق، ص: 23 ، 24.

ضمن نطاق الإسناد ما لم يمنع مانع نحوي أو دلالي كما في الأمثلة الآتية: " ضَرَبَ زيدٌ أخاه " " ضربَ أخاه زيدٌ " " أخاه ضربَ زيدٌ ".[1]

أما الحركة التحويلية للفاعل فغير مسموح بها، لأن الفعل والفاعل في رأيه يشكلان وحدة لسانية لا يمكن تجزئتها، وكذلك الجار والمجرور، والتّابع والمتبوع، والصلة والموصول، والمضاف و المضاف إليه، والتي تعد حسب رأيه مركبات متلازمة تتدرج تحت مبدأ عام يسميه " مبدأ المقولة المتلازمة "[2]. وهذا المبدأ ينص على وجوب أن تنقل القاعدة التحويلية المتلازمة برمتها.

أما الحركة التحويلية في هذه البنيات الجملية الاسمية ذات الخبر الفعلي " م إ – م – م إ – ف " كما هو الحال في: " زيدٌ ضربَ عمراً "، وذات الخبر الاسمي " م إ – م إ – م " نحو: " زيد أبوه شاعر " فتكون ضمن تركيب الخبر، حيث يقال في الأول: " زيدٌ عمراً ضربَ " وفي الثاني: " زيدٌ شاعرٌ أبوه "[3].

فنلحظ أنّ الفاعل في الجملة الأولى تحرك إلى يمين موقعه ولم يختّل التركيب ولم يحدث لبس والجملة الثانية جملة اسمية تتكون من المسند إليه " م إ " وهو المبتدأ " أبوه " والمسند " م " وهو الخبر " شاعرٌ "، والأصل في المبتدأ التّقديم، كما هو الأصل في الخبر التّأخير، وليس للجملة الاسمية سوى احتمالين تبديليين؛ لأنها مكونة من عنصرين تقدّم الخبر أو تأخر، وتقدم الخبر " م " على المبتدأ " م إ " جائز، وتقدم الخبر يشير إلى أنه يتحرّك ما لم يمنع مانع إلى يمين موقعه كما يتحرك المبتدأ إلى يسار موقعه إن لم يمنع مانع نحوي أو دلالي.

وأخيراً نقول: **أولاً**: الرأي القائل بأن اللغة العربية تحكمها رتبة واحدة هي " ف – فا – مف " لا ينقص من قيمتها شيئاً.

---

(1) انظر: مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص: 106-107.

(2) السابق، ص: 123.

(3) السابق ، ص: 135-138.

**ثانياً:** إنه من الخطأ القول بأن اللغة العربية تمتلك رتبة واحدة فقط، والحكم على أيّ ترتيب آخر يخالف هذا الترتيب بالخطأ. فاللغة العربية لغة مرنة لا يمكن أن تقتصر في ترتيب مكوناتها على نسق واحد بشرط الاحتفاظ بالوظيفة والدلالة وأمن اللّبس.

وانطلاقاً مما سبق يتبين لنا أهمية الرّتبة في التركيب خاصة في اللّغات الخالية من الإعراب، ونستطيع القول بأن الرّتبة تُعدّ بديلة للعلامة الإعرابية عند غيابها؛ ولكن رغم ذلك تظلّ الرّتبة بحاجة إلى غيرها من القرائن الأخرى لتحديد المعنى الوظيفي الدقيق للمفردة داخل سياقها الذي يُعدّ أصل المعنى النحوي فيه " الإسناد" والذي وصفه تمام حسان بكونه يتجلّى في " علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف بضمائمها "[1].

وسنعرض لعلاقة الإسناد وأهميتها في التركيب وتضافرها مع الرتبة لتحديد المعنى الوظيفي للوحدة داخل السياق ومن ثمَ استخلاص العلاقة بينهما.

- ❖ الإسناد : لغة : للإسناد في اللغة معانٍ مختلفة، فقد جاء في تاج العروس أن السّند هو " ما ارتفع من الأرض في قُبُل الجبل أو الوادي، والجمع أسناد "[2]. ، وسَنَد في الخيل يَسْنُدُ سُنوداً، وأسنَد: رَقِيَ، والمسند والسّنيد: الدّعي، وكلَ شيء أسندت إليه شيئاً فهو مسندٌ[3].

فالمعنى اللغوي للإسناد يكمن في تلك العلاقة الحتمية بين عنصرين لغويين يتوقف معنى الواحد منهما على الآخر وبهما يتجلى المعنى وتتحقّق الفائدة.

أما اصطلاحاً فيقول عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ): " الكلام سند ومسند، فالسند كقولك: " عبد اللّه رجلٌ صالحٌ " فـ عبد اللّه " سند "[4]، رجلٌ صالحٌ "

---

(1) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص: 194.

(2) محمد الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، 1969م، 224/8.

(3) ابن منظور: لسان العرب، المجلد ، 4 /704 ، مادة " س ن د ".

(4) السابق : 4 / 706 ، مادة " س ن د ".

مسند إليه "، ومن هنا نرى أن الخليل أدقّ مصطلحاً من غيره فقوله " السند " يحلُ إشكالية المسند والمسند إليه على الأقل في المستوى الاصطلاحي ويمكن أن نتبين هذه العلاقة من خلال التشجير الآتي:

**عبد اللّه رجلٌ صالحٌ**

سند مسند إليه ( يعني: مسندٌ إلى السَند )

" عبد اللّه " " رجلٌ صالحٌ "

**الإسناد في الدرس النحوي (القديم والحديث):**

أفرد سيبويه (ت 180هـ) للمسند والمسند إليه باباً فيه قال: " المسند هو الجزء الأول من الجملة والمسند إليه الجزء الثاني منها.أما الإسناد فالعلاقة الرابطة بين الطرفين كعلاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله"[1]، وقد أوقع سيبويه النّحاة في حرج حينما عدّ الأول مسندا والثاني مسندا إليه، وهذا مما لاشك فيه غير ما نعرفه، فنحن نعرف أن الخبر مسند لأنه الفائدة التي يتم بها الكلام، أما المبتدأ فهو المسند إليه معنى الخبر، وقد كثر الجدل حول هذا الموضوع، فذهب البعض إلى أن المسند هو الأول، والمسند إليه هو الثاني وذهب آخرون إلى أن كلاً منهما مسند ومسند إليه، ولكن الذي شاع استعماله عند النحويين والبلاغيين أن الأول مسند إليه والثاني مسند كما ميز سيبويه بين الإسناد والبناء، فالمبني عنده هو المبتدأ، والمبني عليه هو الخبر، كقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذلك عبد الله منطلقاً، وهذا عبد الله معروفاً، فهذا اسمٌ مبتدأ يبنى

(1) عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة، توزيع دار المعارف، ص: 338.

عليه ما بعده وهو عبد الله. فالمبتدأ مسندٌ والمبني عليه مسندٌ إليه، ويجوز التقديم والتأخير فنقول: ضرب زيداً عمرٌو، وعمرٌو علي ضرب[1].

ومهما يكن من أمر فالجملة الخبرية البسيطة عند النحاة القدامى تتكون من ركنين أساسين هما المسند والمسند إليه بينهما علاقة إسنادية والمعنى لا يتحقق نتيجة جمع وحدة لغوية بأخرى في التركيب، إنما يتحقق ويتولد من العلاقات الإسنادية كما يتولد المركب الكيماوي نتيجة لمزج مجموعة من العناصر على سبيل التذويب والانحلال، لا المجاورة والتلاصق[2].

وفي هذا السياق يقول ابن يعيش:" والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتي إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة"[3]. وهنا إشارة إلى أن المركب الإسنادي يتكون من جملة إما أن تكون اسمية ركناها المبتدأ أو الخبر أو فعلية ركناها الفعل والفاعل، والعلاقة بينهما لزومية لإفادة المعنى.

وفي هذا السياق نفسه يقول ابن هشام في أوضح المسالك: " لابّد للكلام من طرفين مسند ومسند إليه ولا يكونان إلاّ اسمين، نحو: " زيدٌ قائمٌ " أو اسماً وفعلا نحو " قامَ زيدٌ "[4].

كما ميّز ابن هشام بين نوعين من الإسناد: إسناد لفظي وآخر معنوي، فاللفظي مستمدّ من معنى الإسناد لغة وهو الإضافة، ولهذا رأى ابن هشام أن " الإسناد اللفظي الذي يكون في الأسماء والأفعال والحروف والذي يختصّ به الاسم هو الإسناد

---

([1]) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجبل، لبنان، 1/23،24، 80 ، وانظر :2/ 78، 126، 127 .

([2]) أحمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص: 295.

([3]) ابن يعيش: شرح المفصل، المكتبة المنبرية، القاهرة، 18/1.

([4]) ابن هشام:أوضح المسالك على ألفية ابن مالك،ط/3، 1384هـ/1964م، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده،1 / 3.

المعنوي[1]، فالإسناد اللفظي جائز في جميع الألفاظ بخلاف المعنوي، وعلى ضوء هذا لابدّ من التفريق بين الإسناد والإخبار، فالإسناد أعم، إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما، أما الإخبار فإنّه مخصوص بما يصح أن يُقال بالتّصديق والتّكذيب، فكلّ إخبار إسناد وليس كل إسناد إخباراً[2].

ويمكن عقد مقارنة بين الإسناد والإخبار من خلال المثال الآتي: " جاء زيدٌ " فاعتماد دور الإسناد في تحليل هذا المثال يقتضي التزام المسند والمسند إليه فـ " جاء " مسند ، و" زيدٌ " مسندٌ إليه مؤخر والعلاقة بينهما علاقة إسنادية، واعتماد دور الإخبار يعين التزام " المخبر والمخبر عنه " فـ " جاء " مخبر، و " زيدٌ " مخبر عنه مؤخر ، والعلاقة بينهما إخبارية.

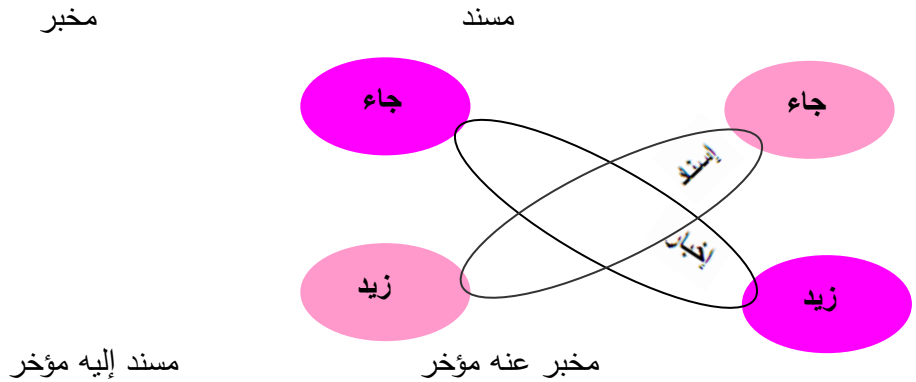


والخلاصة: أن القدامى يتفقون على أن المركب الإسنادي: يتألف من مسند ومسند إليه، والمسند إليه يتمثل في: " الفاعل ونائبه والمبتدأ، واسم الناسخ واسم لا النافية للجنس ". والمسند يتمثل في الفعل واسمه وخبر المبتدأ وخبر الفعل الناقص واسم الأحرف

(1) ابن هشام: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: أبي عبد الله علي عاشور الجنوبي، ط/1، دار إحياء التراث بيروت 2001م، 873/1.

(2) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط/1، دار الفكر، دمشق 1405هـ/1987م 48/1.

التي تعمل عمل ليس وخبر إن وأخواتها[1]. وهذه العناصر اللسانية يطلق عليها جوهر الجملة ونواتها.

ونلاحظ تعددّ تسميات العناصر المتصلة بركني الجملة وربّما يرجع ذلك إلى اختلاف المنطلقات المتعددة في هذه التسميات وتباينها فمن يغلب جانب الرّتبة يسمي الأول مبتدأ، والثاني خبراً، ومن يغلب جانب العمل يسمي الأول عاملاً، والثاني معمولاً، ومن يغلب دور العنصر في عملية الإخبار يسمي الأول مخبراً عنه، والثاني خبراً وهكذا.

وقد أطلق النّحاة القدامى على طرفي الإسناد مصطلح " العُمد "، لأنها اللوازم التي لا يُستغنى عنها في الجملة وما سواهما صنّفه بعض اللغويين ضمن الفضلات كالمفعولات والمستثنى والحال والتمييز وغيرها[2].

ويقول فاضل السامرائي في توضيح فكرة العُمدة" والفضلة " إن الجملة تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام، ولا تتألف من غير ذلك، وما زاد عن المسند والمسند إليه فهو فضلة عدا المضاف إليه فإنه يمكن أن يلحق بالعمدة أو أن يلحق بالفضلة بحسب موقعه في الإضافة وليس معنى الفضلة أنه يمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى أو من حيث المقصود بل المقصود أنه يمكن أن يتألف الكلام من دونهما[3].

أما حماسة عبد اللطيف فيقول في فكرة الفضلة:" وقد يُشعر هذا المصطلح أي الفضلة بحسب مدلوله اللغوي بالزيادة، وقد يفهم من ذلك أنه ما دام فضلة فذكره وحذفه سواء، ولكن هذه مصطلحات للتفريق بين العنصر الذي تتكون به الجملة فلا يمكن – مثلاً – أن تتكون جملة من " مبتدأ + تمييز " أو من " فاعل + حال " فقط إلى غير ذلك

(1) انظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1 /14 .

(2) جلال الدين السيوطي: همع الهوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، 81/1.

(3) فاضل السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن، ص: 16– 17.

من هذه الوظائف المختلفة التي ليست من العناصر المكونة لدعامتي الجملة الأساسيتين[1].

وهذا يعني أن الجملة تتكون إجبارياً من مسند ومسند إليه ومكملات تتمثل في: " ظرف الزمان والمكان – الحال – النعت"، والتي يمكن الاستغناء عنها ففي قولنا مثلاً: " خرجَ الرجلُ صباحاً من منزله " يمكننا حذف محدد الزمان والمتمثل في " صباحاً " وحذف محدد المكان والمتمثل في " منزله " أو حذفهما معاً فنقول: " خَرجَ الرجلُ صباحاً " و " خَرجَ الرجلُ من منزله " و " خَرجَ الرّجلُ "[2].

وفي كل حالة من الحالات السابقة يكون التركيب سليماً ومفيداً فائدة، ولكننا لا نستطيع بأي حال من الأحوال حذف نواة الجملة " المسند والمسند إليه ". و يمكننا هنا الاستئناس برأي عبد الوهاب حسن محمد والذي يرى أن العلاقة الإسنادية ذات أهمية يعوَلُ عليها في التمييز بين الجملة الفعلية والاسمية ، وإن ذهب بعض المستشرقين والدارسين المحدثين إلى القول بعدم استقلال الجملة الاسمية ونفي وجودها، وذلك لأن الجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه خارج حيز الزمن فسعوا إلى إلحاق الجملة الاسمية بالفعلية بتقدير " فعل الكون" قبل المبتدأ أو بعده.كما أن الوصفيين رفضوا ربط الجملة بالإسناد وقالوا إن في ذلك تشويهاً للغة، فهي قد تكون تامة بغيره؛ لأن التراكيب الناقصة قد تفيد معنى كالجملة الكاملة، لكنها لا تتكون من مسند ومسند إليه، وغايتهم إبعاد تقدير عوامل لا موضوع لها في التركيب فإظهارها يزيد التركيب تشويهاً[3].

ونفهم من ذلك أن الدارسين المحدثين منهم من سار في ركب القدامى وقال بالإسناد،ومنهم من أنكر هذه العلاقة وسنبين ذلك من خلال دراسة الإسناد عند المحدثين.

---

([1]) حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب القاهرة، 2003م، ص: 29.

([2]) مصطفى حركات: اللسانيات العامة وقضايا اللغة، المكتبة العصرية، بيروت، ط/1، 1418هـ/ 1998م، ص: 84.

([3]) عبد الوهاب حسن محمد، النسبة في النحو http//www.minshawi.com.

❖ **الإسناد عند المحدثين:**

من الذين قالوا بالعلاقة الإسنادية وفسروها وفق المناهج اللغوية الحديثة تمام حسان الذي وصف الإسناد بكونه يتجلّى في علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف بضمائمها[1].

فالإسناد عنده معنى يفيد ربط الوحدات اللغوية بتعليق بعضها ببعض، ويسوق تمام حسان مثالاً يبين فيه تعلق الوحدات ببعضها داخل التركيب فلإعراب جملة مثل:" ضربَ زيدٌ عمراً " ننظر في كلمة " ضربَ " نجدها جاءت على صيغة " فَعَلَ "، ونعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي فهي تندرج تحت قسم أكبر من أقسام الكلام يسمى الفعل، وهنا نقول إن " ضَرَبَ " فعل ماضٍ، ثم ننظر في " زيدٌ "، فنلاحظ أنه ينتمي إلى مبنى الاسم وأنه من المرفوعات وأن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة إسناد وأن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة، وأن الفعل معه مبني للمعلوم نحوياً، وبعد هذا نصل إلى أن زيداً فاعل، ثم ننظر إلى " عمراً " فنجد أنه ينتمي كذلك إلى مبنى الاسم وأنه منصوب، وأن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية، وأن رتبته في التأخر عن الفعل والفاعل غير محفوظة، وبذلك نذهب واثقين إلى القول أن:" عمراً " مفعول به[2].

ويؤكد تمام حسان أن الإسناد محور الجملة وجوهرها، وفي هذا إشارة إلى أنه لم يخرج عن آراء النحاة القدامى الذين أكدوا أن الجملة العربية تتكون من ركنين لازمين لتحقق الجملة وأن الإسناد له أهمية كبيرة في ربط الوحدات اللغوية بعضها ببعض داخل التركيب.والذي يميز تمام حسان عن غيره كونه أول من فطن لما أسماه بتضافر القرائن داخل التركيب لتوضيح المعنى بخلاف النحاة القدامى الذين اتكؤوا على قرينة الإعراب – كما سماها – مبالغة في الأمر.

فعلاقة الإسناد في اعتبار تمام حسان إحدى القرائن الكاشفة عن المعنى الوظيفي، لأنها تقوم أصلاً على المباني الصرفية الوظيفية ثم المعجم الذي يقدم المعنى

---

([1]) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص: 194.

([2]) السابق ، ص: 181.

الاجتماعي العرفي وبه تتم أجزاء الكلام وعليه يتوقف المعنى الوظيفي[1]، على عكس اللغات الغربية كالإنجليزية والفرنسية حيث إن علاقة الإسناد فيها لا تفهم إلا بوساطة نوع من القرائن اللفظية التي يسمونها الأفعال المساعدة والتي تحمل معنى الإسناد والزمن وهي في ذلك مثل النواسخ في اللغة العربية.

واستناداً إلى ما سبق فالإسناد عند تمام حسان قرينة معنوية تعمل على تمييز المسند من المسند إليه ولكن ذلك يكون في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعها هي ظاهرة " تضافر القرائن ".

أيضاً من اللغويين الذين ساروا على خُطا تمام حسان وقالوا بعلاقة الإسناد ميشال زكريا، إذ تقوم مكونات الجملة عنده على ركنين أساسين ركن الإسناد + ركن التكملة، جملة ⇦ ركن إسنادي + ركن تكميلي.

ويجعل ميشال زكريا هذه القاعدة الإسنادية منطلقاً للاستدلال على مجموعة من القضايا اللغوية من أهمها: ترتيب الوحدات اللغوية وتحديد العلاقات القائمة بينهما.وركن التكملة عنده لا يتكون من عناصر لغوية لا ترتبط مباشرة بالفعل، وإنّما تعود إلى التركيب كله ، أما الاسم المجرور في ركن التكملة فعنده موقع ثابت داخل التركيب إذ لا يمكن نقله من موقعه إلى موقع الابتداء، كما تحدث ميشال زكريا أيضاً عن البنية العميقة للجملة العربية باستخدام سمات الركن الفعلي بين زمنه وتعديه ولزومه وما ينتج عنه[2].

ويستخدم سمات أخرى للركن الاسمي فيها تعريفه وتنكيره وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه[3].

وانطلاقاً مما سبق يمكن تحليل الجملة الآتية على النحو التالي:

**لَعِبَ الولَدُ بالكرةِ**

---

(1) السابق ، ص: 192.

(2) ميشال زكريا: الألسنة والتحويلية وقواعد اللغة العربية: " الجملة البسيطة " المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ط/1، 1403هـ/ 1983م، ص: 23- 24.

(3) السابق ، ص: 65 – 77.

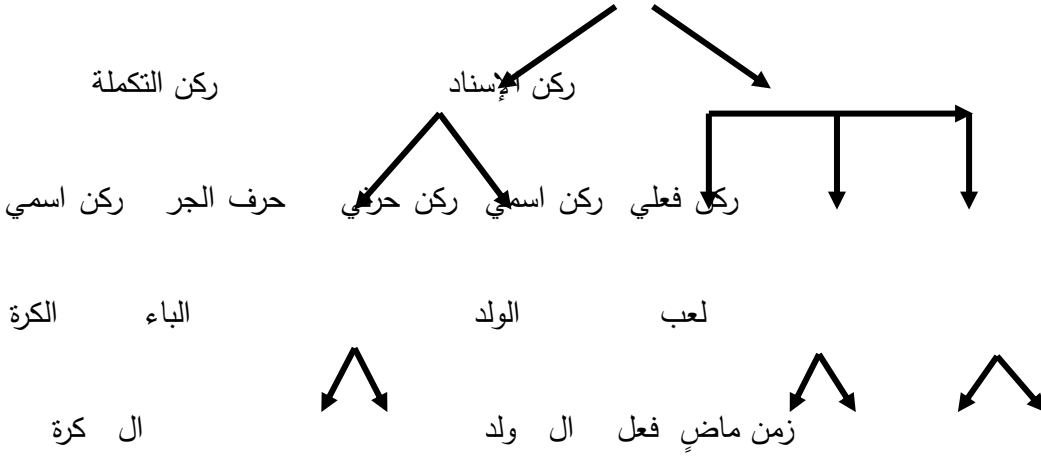


وإذا كان هناك من اللغويين المحدثين من سار على خطا القدامى وقال بعلاقة الإسناد، فإن هناك من أهملها ولم يلتفت إليها من أمثال إبراهيم أنيس وذلك حين قال: " إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: زيدٌ، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة "[1]. فقد انصبّ اهتمام أنيس في هذا التعريف على الفائدة دون أن يعطي أية أهمية لمفهوم التركيب الذي يتحقق في العلاقة الإسنادية ظناً منه بأن الوحدة اللغوية قد يتّفق على أنها تفيد معنى يكتفي به السامع ويطمئن إليه. فإنه هنا يعطي أهمية للألفاظ دون المعاني؛ إذ لا يعقل أن تكون هناك فائدة ما لم يكن هناك تآلف بين معنيين على الأقل. فالكلام في أقصر صورة لا ينهض إلا بكلمتين تتساندان، فإن ظهر أنه مستغنٍ عن إحداهما بدليل ما للمعنى من حضور إلزامي لا محيد عنه في جميع أشكال التخاطب حتى ولو سُلب منه اللفظ وجرّد، فالعبارة محال أن تتألف من كلمة واحدة وإن جاز قيامها على لفظة واحدة.

(1) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط/6، 1978م، 276 – 277.

ومعنى هذا أن المثال الذي ساقه إبراهيم أنيس فيه مبالغة، ودليل ذلك أن تسأله ما مقصود المتهم بجوابه فلن يجد الباحث بدًّا عن ذكر المعنى الثاني الذي يسند معنى " زيد " فيقول: معناه كان معي زيد فلولا قيام هذه النسبة بين المعنيين في العبارة لما اهتدى المجيب إلى ذكر المسند مكتفياً بترديد اللفظ " زيد "؛ لأن الكلام يغنى به، بل ما كان للسائل أن يسأل عن شيء ليس إلى بيانه من سبيل فكلّ ما هنالك أن المتهم أقام جوابه على أساس من تعجيم بنية المسند إليه دون المسند لما كان هذا الأخير معلوماً بالضرورة فيقاسمه كلّ من المتخاطبين . وبالتالي فإن وضوح المعنى يغنينا عن ذكر جملٍ بأسرها إذا اتضح المعنى؛ بل إن كتاب اللّه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه مليء بأمثلة من تلك الحذو ف " حتى إنه في الإضمار بمنزلة الإظهار"[1] كأن يحذف القول بدليل المقول، نحو قوله تعالى:﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: 106]، أي فيقال لهم: أكفرتم فحذف القول وهو جملة، واستغنى عنه بالمقول[2]، أو كأن يحذف المقول بدليل القول، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾ [يونس:77] أي هو سحرٌ بدليل ما يليه من استفهام.

وقد سار على خطا إبراهيم أنيس حماسة عبد اللطيف إذ يعرف الجملة قائلاً:" كل كلام تمّ به معنى يحسن السكوت عليه ، هو جملة، ولو كان من كلمة واحدة ".[3]

---

(1) الزركشي: البرهان من علوم القرآن، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1391هـ، 196/3.

(2) انظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 197/3؛ ابن هشام: مغنى اللبيب عن كتيب الأعاريب، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، وراجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط/1 1425هـ/ 2005م، ص: 62.

(3) محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001م، ص: 57.

ولا يخفى أن معالجة الجملة على هذا النحو تعد معالجة سطحية ترتكز على اللفظ دون المعنى كما أنها تعد معالجة بعيدة كل البعد عن استخلاص الأسس المنهجية التي قامت عليها المفاهيم النحوية.

أيضاً مهدي مخزومي يعد واحداً من اللغويين المحدثين الذين أنكروا علاقة الإسناد وهو متأثر إلى حد كبير بآراء إبراهيم أنيس إذ يخلص إلى القول في تعريف الجملة بأنها " أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه "[1].

وخلاصة القول أن علماء اللغة العرب ينقسمون إزاء علاقة الإسناد إلى قسمين:

**الأول:** يضم القدامى وبعض المحدثين الذين تمسكوا بعلاقة الإسناد بغض النظر عن نوع الجملة اسمية كانت أم فعلية، فالجملة أيا كان نوعها تعد علاقة إسنادية بين اسمين، أو اسم وفعل أحداهما مسندٌ والآخر مسندٌ إليه.

**الثاني:** يضم بعض المحدثين الذين رفضوا ربط الجملة بالإسناد، وعدّوا ذلك تشويهاً للغة بدعوى أنها قد تكون تامة بغير إسناد[2].

والرأي الذي نرتضيه هو رأي القسم الأول والذي يضم النحاة القدامى وبعض اللغويين المحدثين الذين قالوا بعلاقة الإسناد التي عدّوها جوهر الجملة، إذ بها ينقل المتكلم معناه الذي يريده إلى المتلقي وحيث اللغة قد أدت وظيفتها التبليغية. إذ إن وظيفة اللغة هي التبليغ والإبلاغ من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحليل الجملة تحليلاً علمياً دقيقاً لا يتأتي إلا عبر دراسة الإسناد وذلك ما أدركه أصحاب المنهج الوظيفي وهذا ما سنتناوله لاحقاً في هذا البحث من خلال دراستنا للإسناد في الدرس اللغوي الحديث.

**الإسناد في الدرس اللساني الحديث:**

**1- عند الوظيفيين:**

---

(1) مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط/2، 1406هـ/ 1986م، ص:33.

(2) أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور، ص: 139.

أدرك أصحاب المنهج الوظيفي دور الإسناد في التركيب فتحليلهم للجملة يعمل على بيان ما يمكن أن تؤديه اللغة من وظائف.

فرأوا أن الجملة تضم عنصرين مسنداً ومسنداً إليه، فالمسند يحمل معلومات معروفة مسبقاً أو أشير إليها من خلال السياق، والمسند إليه يشترط فيه حمل معلومات جديدة تفيد السامع .

وانطلاقاً مما سبق يمكن تحليل الجملتين الآتيتين على النحو التالي:

- محرر القدس هو البطل صلاح الدين.
- البطل صلاح الدين هو محرر القدس.

نجد أن المعنى الإسنادي في كلتا الجملتين يفترض أن أحد الطرفين يعرفه المخاطب وهو محرر القدس في الجملة الأولى، والبطل صلاح الدين في الجملة الثانية وهذا ما يعرف عند الوظيفيين بالمسلمة given، وهي المعلومات التي يدركها السامع من خلال السياق، وأن الطرف الثاني غير معروف وهو من حرر القدس في الجملة الأولى، ومن هو البطل صلاح الدين في الجملة الثانية، وهذا ما يعرف بالإضافة New وهي المعلومات الجديدة التي يقدمها المتكلم للسامع، والتي لا يمكن أن يدركها من مصادر أخرى.

إذن فالجملة عند الوظيفيين تتألف من شقين أساسيين هما المسند Theme والمسند إليه Rhyme.

فالمسند يحمل معلومات معروفة أو سبقت الإشارة إليها من خلال السياق، على حين أن المسند إليه هو ما يحمل معلومات جديدة تقدم للسامع لأول مرة.

ويعرف مارتينيه الجملة بقوله: " هي كل ملفوظ تتصل عناصره بركن إسنادي وحيد أو متعدد عن طريق الإلحاق "[1] وهو التعريف الذي يركز فيه مارتينيه على الطبيعة

(1) أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص: 117.

التسلسلية للجملة، ويتطابق مع التعريف الذي يقول " إن الجملة سلسلة من الكلمات تنتجها قواعد اللغة ويكون لها معنى حرفي مجرد من المقام "[1].

ويرى مارتينيه أن التركيب يتكون من وحدات تربط بينها علاقات وهذه العلاقات هي علاقة السّند – كما أشار إلى ذلك الخليل في كتابه ( العين ) –، والسّند عنده الكلمة المركز التي لا يجوز التخلي عنها.

ويضيف إليها عنصراً تالياً يسميه اجتعالاً. ولذلك نجده يعرف الجملة بقوله: " القول الذي ترتبط فيه جميع العناصر بمخبر فريد، أو بعدة مخبرات معطوفة "[2].

وقدّم مارتينيه مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تخصّ الجملة من بين هذه المفاهيم الركن الإسنادي " Le syntagme Predicative " ويعني به " النواة التي يبنى حولها التركيب وتعقد العناصر اللسانية روابطها به بطريقة مباشرة، أو لنقل هو النواة الأساسية للجملة، و أقل ما يمكن أن يكون عليه الكلام وأقل ما يفيد "[3].

ويمكن التمثيل له بالإنجليزية بالتركيب التالي "The boy play by ball " فالتركيب المكون من " الولد يلعب "" the boy play "هو جوهر التركيب الذي يشكل نواة الجملة الذي لا يمكن الاستغناء عنه فهو ركن إسنادي وجوده إجباري في معظم التراكيب، وتميزه عن الفضلات. حيث يقول عنه أندريه مارتينيه: "ولكن الذي يمكن من تحديده كسند وتمييزه عن الفضلات هو وجوده الإجباري في ضرب بعض من الأقوال "[4].

ويرى مارتينيه أن كل ما يضاف إلى النواة الإسنادية يعد من الناحية التركيبية إلحاقاً وهو مفهوم يعادل في النحو العربي مفهوم الفضلة، فعندهم أن ما يضاف إلى العمد

---

([1]) شاهر الحسن: علم الدلالة السماتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط/1 2001م، ص: 18.

([2]) أندريه مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: سعدي الزبير، دار الآفاق، الجزائر، ص:118 .

([3]) السابق ، 112 . 113 .

([4]) السابق، ص: 113.

" ركني الإسناد " يعد فضلة يستقيم الكلام دونها من الناحية الوظيفية.فهي فضلات تصاغ لتحديد الزمان والمكان والحالة والهيئة والتخصيص وحذفها أو زوالها لا يخل بمعنى الجملة وهذه الفضلات يسميها مارتينيه الإلحاق، والإلحاق عنده نوعان:

**الأول: إلحاق بالعطف:** وفيه يبقى الكلام مطابقاً في بنية الجملة " النواة " إذا حذفنا العنصر اللساني المعطوف عليه، ففي التركيب القرآني التالي: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [فصلت: 36]، يمكن حذف العنصر المعطوف عليه فتصبح في غير القرآن ومن آياته النهار، وهي بنية مطابقة للبنية السابقة، أي أن البنية الثانية مطابقة للبنية التركيبية للمعطوف عليه.

ويسمى مارتينيه هذا بسطاً، فالبسط عنده هو " كل ما هو ضروري "[1].

**الثاني: الإلحاق بالتبعية:** وفيه يتميز العنصر الملحق بوظيفة تختلف عن وظيفة العنصر المتبوع[2] ومثال ذلك قولنا " فأمر له بجائزة عظيمة من المال "، فلو حذفنا العنصر جائزة لأصبح التركيب" فأمر له بعظيمة من المال " وهو غير مطابق للتركيب الأصلي، وقد وصف سيبويه هذا التركيب بالقبيح والملبس[3].

**2- الإسناد عند التوليديين والتحويليين:**

تقوم الجملة عند تشومسكي على الإسناد[4] أي التركيب، فالاسم والفعل عنده يشكلان " عنصرين أساسيين في الانجليزية، ومن السهل إثبات أنهما عنصران أساسيان في كل لسان آخر نعرفه "[5].

فالإسناد عند تشومسكي يقوم على مبدأ التوزيع الذي يعد أحد مقومات المدرسة التوزيعية وهو من حيث المفهوم لا يختلف عن علاقة التلازم، ذلك أن التوزيع يقوم على أن " المورفيم يقتضي المورفيم الذي يليه من الجملة الواحدة يقتضيه فيحدده ويأخذه بعد

---

(1) السابق ، ص: 115.

(2) أحمد حساني، ص: 117.

(3) انظر: سيبويه: الكتاب، 1/ 65- 66، باب الاستقامة والإحالة من الكلام.

(4) انظر: مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا اللغة، ص: 71-72-76.

(5) محمد محمود غالي: عند أئمة النحاة في التاريخ، ص: 12.

أن ينطق المتكلم بالمورفيم الأول، ففي الجملة العربية مثلاً: " إن الطالبين يدرسان " فإن المورفيم الأول " إن " يقتضي مورفيما آخر يليه فيأخذ " الطالبين " وليس " يدرسان " وهذا " الطالبين " يكون في حالة إعرابية معينة طبقاً للقواعد اللغوية، ويقتضي مورفيماً آخر ليتم التعبير عن الصورة الذهنية في ذهن المتكلم، ويجب أن يكون هذا في حالة معينة من حالات الإعراب تحقيقاً لقواعد الكفاية، فبذا تتم الجملة وتخرج على ما هي عليه.

وإذا اقتضى المعنى زيادة في عدد الكلمات في الجملة فإن كل كلمة تضاف تأخذ موقعها على الخط الذي يربط الكلمة في الجملة نفسها، فتقول مثلاً " إنّ الطالبين المجتهدين الصاد قين يدرسان "[1].

وكما نلاحظ من خلال ما سبق أن المنهج التوزيعي يقوم على مبدأ الخطية ويعطي أهمية للعلاقات الترتيبية والعلاقات التعويضية، فالتوزيع يقوم على التعويض والمقصود بالتعويض: "مجموع السياقات (Context's) التي تظهر فيها و حدة ، فجملة: " قرأ زيدٌ الدرسَ " يمكن تحليلها على النحو الآتي:

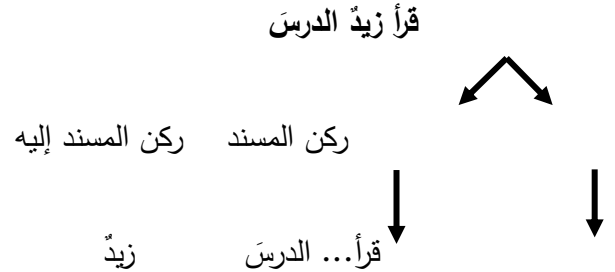


حيث يتكون هذا التركيب من وجهة نظر الإسناد من ركنين هما: ركن المسند إليه " زيدٌ "؛ لأن المسند إليه دائماً يكون اسماً، وركن المسند " قرأ.. الدرسَ ".

(1) أحمد خليل عمايره: في نحو اللغة وتراكيبها – منهج وتطبيق، ط/1، عالم المعرفة، جدة، 1404هـ/ 1984م، ص: 60.

وكما نلحظ من خلال هذا التشجير أن المسند يتكون من كلمتين متباعدتين الفعل... المفعول، يفصل بينهما ركن المسند إليه " الفاعل " " زيدٌ " وهذا ما يسمى في نحو المركبات المباشرة بـ " المركب الفعلي المتقطع الذي يدرج فيه المفعول به ضمن ركن المسند "[1].

وانطلاقاً مما سبق يمكن تحليل الجملة الآتية: " الشاعرُ الماهرُ أنجز ثلاثة دواوين" على النحو التالي:

تتكون الجملة من مكونين أساسيين هما:

أ– المكون الأول: " الشاعرُ الماهرُ ".

ب– المكون الثاني: أنجز ثلاثة دواوين ".

ونلحظ أن كلا من المكونين بنية لأنهما قابلان للتجزئة والتحليل، فالبنية الأولى يمكن تقسيمها على النحو التالي: " الشاعرُ الماهرُ " = الشاعرُ + الماهرُ.

والبنية الثانية يمكن تقسيمها على النحو التالي:" أنجز ثلاثة دواوين " = أنجز + ثلاثة + دواوين.

وكل بنية من هاتين البنيتين قابلة هي الأخرى للتجزئة والتحليل إلى عناصر أصغر بمعنى أن هناك ثلاثة مستويات لتحليل مثل هذه الجملة وهي كالآتي:

المستوى الأول: ركن المسند إليه ركن المسند

مركب اسمي مركب فعلي

المستوى الثاني: الشاعرُ الماهرُ أنجز ثلاثة دواوين

المستوى الثالث: ال... شاعرُ، ال... ماهرُ أنجز ثلاثة دواوين

ويمكن أن نبينها من خلال التشجير الآتي:

**الإسناد**

مسند إليه مسند

(1) أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور، ص: 76.

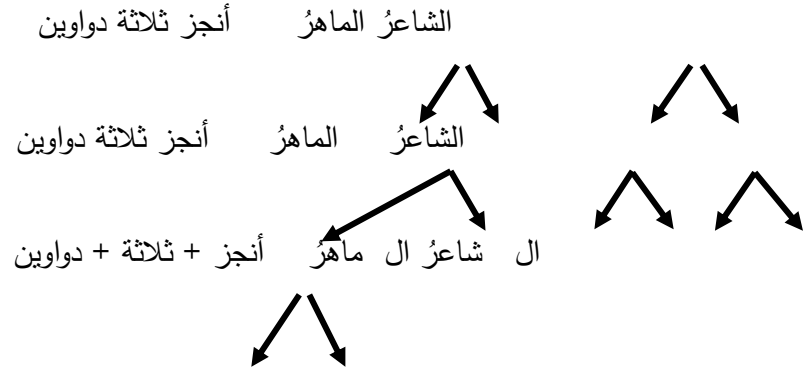


ديوان علامة جمع

إذن تحليل الجملة في المنهج التوليدي التحويلي يقوم في المقام الأول على تحديد المسند إليه سواء كان فاعلاً أو مبتدأ مع كل ما يتعلق به " النعوت – المضاف إليه – المحددات وغير ذلك " وهي عموماً " مركب اسمي " والمسند سواء كان خبراً أو فعلاً مع كل ما يتعلق به من خواص عرضية والمتمثلة في " الزمان – المكان – الحال – المفعول به " ويكون مركباً اسمياً أو مركباً فعليا، وهذا التقسيم يجري بدون مشاكل تذكر في اللغات الأجنبية [1] .

**علاقة الإسناد بالرّتبة:**

إذا أمعنا النظر في أهمية الإسناد العميقة وجدنا أنها تؤكد تمامها من خلال طرفيها في الجملة، لأنهما يصلان بنا إلى تحقيق المعنى المطلوب.وفي هذا تأكيد علاقة الارتباط بين المسند والمسند إليه فالعلاقة بينهما وثيقة تشبه علاقة الشيء بنفسه[1]، أو تشبه صدر الكلمة الواحدة بعجزها[2]. وهذه العلاقة محتاجة غالباً إلى عدد آخر من العلاقات لتمييز

(1) عبد الرحمن الحاج صالح : الجملة في كتاب سيبويه ، عن المبرز ،العدد 2/ 1993، ص : 12

(1) أبو البقاء العكبري : اللباب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط/1، دار الفكر، دمشق، 1416هـ/ 1995م، 75/1.

(2) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 89/2؛ الأشموني، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية.

الجملة من بين هذه العلاقات " الرّتبة " فقد تكون الرتبة غير ملتزمة بين ركني الجملة البسيطة " المسند والمسند إليه" فيتقد م ما حقّه التأخير، ويتأخر ما حقّه التّقديم ما لم يمنع مانع، وما لم يكن هناك ضررٌ بالأسلوب، وقد تكون الرّتبة ملتزمة بين المسند والمسند إليه وذلك في حال خفاء العلامة الإعرابية ،ولا علاقة تبين أحدها من الآخر، فعلاقات الارتباط والرّبط في الجمل العربية تتشابك وتتداخل وهذا ما يؤكده مصطفى حميدة في قوله: "إن دلالات علاقات الارتباط والرّبط في الجملة العربية تتشابك وتتداخل حتى ليمكن القول بأنه ما من علاقة من علاقات الارتباط أو الرّبط إلاّ ولها صلة بعلاقة أخرى " فعلاقة الإسناد في قولنا: " حَسُن خُلُقُ زيدٍ" ذات صلة بعلاقة تمييز الجملة في قولنا: " حَسُن زيدٌ خلقاً " وبعلاقة البدل في قولنا: " حَسُن زيدٌ خلقهُ "[1].

وهذا القول يؤكد أيضاً أن اللغة العربية تتميز بالمرونة فهي تتيح لمتكلمها أن يعبر عن المعنى الواحد بطرق متعددة ذات علاقات ربط وارتباط مختلفة، كما أن تغيير أحد طرفي العلاقة ينتج عنه نشوء علاقة أخرى صالحة للتعبير عن المعنى نفسه، ولكن في سياق مختلف ومقام مختلف ولغرض مختلف يقصده المتكلم أيضاً.

والجملة العربية تضم مجموعة من المكونات المباشرة تقوم بينها علاقات، فالجملة الخبرية البسيطة تتكون من مكونين اثنين وجودهما لازم لقيام الجملة وتقوم العلاقة بينهما على الإسناد.

ويمكن أن نبين هذه العلاقة من خلال التركيب الآتي: " زيدٌ قائمٌ " فهذا التركيب من حيث المنطق يتكون من موضوع ومحمول فالموضوع يتمثل في " زيدٌ "، والمحمول يتمثل في " قائمٌ "، وباعتماد دور العنصر في عملية الإبلاغ فالأول مخبرٌ عنه " زيدٌ " والثاني خبر " قائمٌ "، واعتماد دور الإسناد يقتضي التزام المسند إليه والمسند، فالأول مسند إليه " زيدٌ " والثاني مسند " قائمٌ " واعتماد دور الرتبة يفرض التزام المبتدأ والخبر فـ " زيدٌ " مبتدأ،

---

([1]) مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط/1 1997م، ص: 162 .

و " قائمٌ " خبر، واعتماد دور العمل يحتم التزام الفاعل والمفعول، فالفاعل " زيدٌ " والمفعول" قائمٌ " ويمكن تمثيل ما سبق من خلال التشجير الآتي:

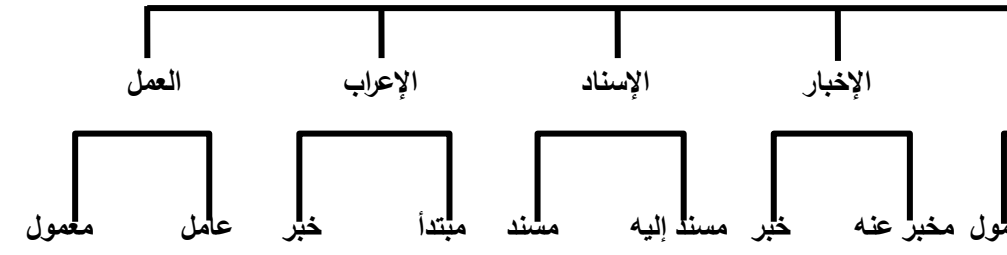


فمن خلال هذا التشجير تتبين علاقة الرتبة بالإسناد.

فالإسناد علاقة وجودها حتمي حتى يتم معنى التركيب ثم يأتي دور الرّتبة ليحدد موقع الوحدة اللغوية داخل هذا التركيب.فالرتبة تحدّد أي أطراف الإسناد أولاً وأيهما ثانياً فثالثاً وهكذا.

**خلاصة واستنتاج:**

- اللغة نظام لربط الوحدات اللغوية بعضها ببعض، ومن ثم تحديد العلاقات القائمة بينها.
- اللغة العربية لغة مرنة لا يمكن أن تقتصر في ترتيب مكوناتها على نسق واحد بشرط الاحتفاظ بالمعنى الوظيفي والدلالي وأمن اللبس .
- الرّتبة لا تكون لكلمة منفردة، أو منعزلة عن غيرها من عناصر التّركيب، وإنّما تكون بالنظر إلى غيرها من العناصر الأخرى داخل التركيب.
- الرّتبة النحوية وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير،تؤكد الصّلة القوية بين علم النحو وعلم المعاني، ودور الرّتبة في الحكم على التّركيب بالحسن أو القبيح، بمعنى أننا نحكم على أن هذا التّركيب قبيح، أو حسن، خطأ أو صحيح لأنه قدّم كذا وأخر كذا وكان القياس كذا وهذا الحكم أصدره سيبويه قديماً فسماه الاستقامة في الكلام.

- الرّتبة بديلة للعلامة الإعرابية عند غيابها.
- أهمية الرّتبة في جميع اللغات خصوصاً اللغات الخالية من الإعراب.
- ليس للوحدة اللغوية المفردة معنى، وإنّما تكتسب معناها من خلال السياق الذي تقع فيه، وذلك من خلال ضمها لوحدات لغوية أخرى.فالمتكلم لا يقصد أن يعلم المتلقي معاني مفردة، بل يقصد أن يعلمه شيئاَ جديداً لا يعلمه، وبالتالي فإن التّركيب لابّد أن يحوي جزأين أساسيين ليتشّكل التّركيب وهما المسند إليه والمسند.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي كان أدقّ مصطلحاً من غيره فقوله السّند يحلّ إشكالية المسند والمسند إليه على الأقل في المستوى الاصطلاحي.
- وجود علاقة وطيدة بين القرائن اللغوية لاسيما بين الرّتبة والإسناد فالإسناد حتمي لإنتاج التّركيب، والرّتبة كذلك لتحديد طرفي الإسناد أيهما الأول، و أيهما الثاني.
- تضافر قضيتي الرتبة والإسناد مع بعضهما بعضاً لتحديد وظيفة المفردة داخل التركيب .
- ربط النظام اللغوي بالوظائف التي تؤديها الجمل في السياقات المختلفة .
- طرح قضيتي الرتبة والإسناد ، وبيان العلاقة بينهما وفق مفاهيم علمية تهتم بدراسة اللغة وقواعدها الداخلية ، وتبحث في العلاقات التفاعلية بين عناصر النّسق اللغوي.
- اهتمام النظريات الحديثة بقضيتي الرتبة والإسناد يشكل مفتاحاً أو مدخلاً لفهم مجموعة من الظواهر التركيبية الأخرى .
- اهتمام النظريات اللسانية الحديثة بتحليل الجملة العربية اهتماماً شديدً، ودراسة مختلف العلائق القائمة بين مكوناتها
- التركيز على المعنى وإبراز الوظيفة النحوية للكلمات داخل التركيب.
- احتياج الرتبة دائماً إلى الإسناد لتحديد وظيفة الوحدة اللغوية داخل التركيب .
- ارتباط الإسناد بالإفادة.

## المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1- الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية.

2- أحمد، علاء دسوقي، الافتقار في النحو العربي، رسالة ماجستير بدار العلوم.

3- أحمد، يحي، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر ، العدد 3 ، 1989 .

4- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط/6، 1978م.

5- الجرجاني، عبد القاهر ،دلائل الإعجاز، ط/ رشيد رضا.

6- الجندي، أحمد علم الدين، علامات الإعراب بين النظر والتطبيق، مجلة اللغة العربية، جامعة أم القرى.

7- ابن جني، أبو عثمان النحوي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

8- جاد الرب، محمود، بنية الجملة الخبرية في الفصحى المعاصرة دراسة في القديم والتأخير، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد 14، 1994م.

9- الحاج صالح، عبد الرحمن، الجملة في كتاب سيبويه عن المبرز، العدد 2/ 1993 .

10- حركات، مصطفى، اللسانيات العامة وقضايا اللغة، المكتبة العصرية ، ط/1، 1418هـ/1998م بيروت.

11- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتاب، ط/ 3، 1998.

12- حساني، أحمد، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

13- الحسن، شاهر، علم الدلالة السماتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط/1، 2001م.

14- حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط/1، 1997م.
15- خليل، إبراهيم، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، ط/1، 1427هـ،2007م.
16- الزبيدي، محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت 1969م.
17- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان 1391هـ/ 1963م.
18- زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981م.
19- الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة ط/2، 2008م.
20- السامرائي، فاضل، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن.
21- السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، المطبعة الأدبية، مصر، 1317هـ.
22- سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر:
أ- الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، بولاق، 1316هـ/ 1966م.
ب- الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الجبل، لبنان.
23- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
24- شرف الدين، محمود عبد السلام، آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب في العلاقة النحوية، حوليات دار العلوم، 1991م.
25- عباده، محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة 2001م.
26- عبد اللطيف، محمد حماسة:
أ- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مجلة كلية الآداب، جامعة

المنصورة، العدد 14 1994م.

ب- العلامة الإعرابية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.

27- عبده، داود، البنية الداخلية للجملة الفعلية، مجلة الأبحاث، العدد 31، كلية الآداب، جامعة بيروت 1983م.

28- العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط/1، دار الفكر دمشق، 1405هـ/ 1987م.

29- عمايره، أحمد خليل، في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق، ط/1، عالم المعرفة، جدة 1404هـ/1984م.

30- غالي، محمد محمود، عن أئمة النحاة في التاريخ، ط/1، 1976، دار الشرق، جده.

31- غزلان، عبد الله، اللسانيات المقارنة، منشورات كلية الآداب رقم 51، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء 1996م.

32- الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

33- فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد نصر، دار النعمان جونيه، لبنان.

34- الفهري، الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط/3، 1993م.

35- قدور، أحمد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، 2008م.

36- مارتنيه، أندريه، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة، سعدي الزبير، دار الآفاق، الجزائر.

37- المتوكل، أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، مكتبة الأمان، الرباط ط/1، 1427هـ/ 2006م.

38- محمد، الرحالي، ملاحظات عن الرتبة والإعراب، اللسانيات واللغات في المغرب، منشورات كلية الآداب، الرباط، رقم 51، 1996م.

39- المخزومي، مهدي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط/2 1406هـ/ 1986م.

40- ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، دارالحديث . القاهرة ، 1423هـ . 2003 م .

41- مؤمن، أحمد، اللسانيات، النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

42- ابن هشام، عبد الله بن يوسف:

أ- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ط/3، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، 1384هـ/ 1964م.

ب- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: أبو عبد الله عاشور الجنوبي، ط/1، دار إحياء التراث بيروت، 2001م.

43- الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1987م.

44- ابن يعيش، محمد بن علي، شرح الفصل، المكتبة المنيرية ، القاهرة .

45- المواقع على الشبكة العالمية:

Http/www.minshawi.com

عبد الوهاب حسن محمد، النسبة في النحو.